الأمم المتحدة

A/C.6/73/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
21 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة كرمجار (نائبة الرئيس) . . . . . (سلوفينيا)

المحتويات

البند ٨٠ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الحادية والخمسين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17210 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بيانغ (غابون)، تولت السيدة كرمجار (سلوفينيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٨٠ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الحادية والخمسين (A/73/17)

١ - **السيدة زيروينكا** (رئيسة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)): عرضت تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية والخمسين (A/73/17)، فقالت إن اللجنة قد انتهت من وضع أربعة نصوص تشريعية في مجالات تجارية رئيسية: تسوية المنازعات؛ والمنشآت الصغرى الصغيرة والمتوسطة؛ والإعسار. واستمعت اللجنة إلى تقارير مرحلية مقدمة من أفرقتها العاملة، وبتّت في الأعمال المزمع القيام بها مستقبلاً، وأجرت مداولات بشأن أنشطة المساعدة التقنية والتنسيق التي تنفذها أمانتها. وعقدت أيضاً مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (اتفاقية نيويورك) واجتماع مائدة مستديرة لمناقشة المساعدة التقنية.

٢ - وأضافت قائلةً إنه في مجال تسوية المنازعات، وضعت اللجنة الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي يتمثل الغرض منها في تمكين الأطراف من الاعتماد على اتفاق تسوية يتم التوصل إليه عن طريق الوساطة وإنفاذه في سياق عابر للحدود وفقاً لإجراءات مبسطة. ويتضمن مشروع الاتفاقية تحفظات تسمح للدول أن تصوغ تطبيقه بطريقة مرنة، بما في ذلك في سياق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وخلال المناقشة، عرضت حكومة سنغافورة تنظيم حفل للتوقيع على مشروع الاتفاقية، متى اعتمدت. وأعربت اللجنة عن امتنانها للعرض واعتمدت بالإجماع اقتراحاً يقضي بالإشارة إلى الاتفاقية بتسمية ”اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة“.

٣ - وأشارت إلى أن اللجنة اعتمدت قانون الأونسيترال النموذجي للوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة الذي يعدل قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي لعام ٢٠٠٢. ويدعم القانون النموذجي الجديد تنفيذ الاتفاقية الجديدة للوساطة، وتوفير إجراءات دولية قائمة بذاتها للوساطة الدولية. ومن المتوقع أن تشجع الصكوك الجديدة على اللجوء إلى الوساطة الدولية لحل المنازعات عبر الحدود بصورة فعالة من حيث التكلفة وتتسم بالكفاءة.

٤ - وتابعت كلامها قائلة إنه في مجال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وضعت اللجنة الصيغة النهائية لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري واعتمدته، وهو الجزء الأول من مشروع أكثر طموحاً يرمي إلى إعداد نصوص رامية إلى تعزيز بيئة قانونية تمكينية لعمل هذه المؤسسات. ويهدف إلى مساعدة الجهات التي تضع السياسات والجهات الممارسة والمشارِكة في تصميم وتنفيذ السجلات التجارية على تبسيط نظم تسجيل الأعمال التجارية. فبالاستناد إلى أفضل ممارسات الدول في جميع أنحاء العالم، يوصي الدليل بوضع نظام تسجيل يمكن الوصول إليه من خلال نقطة دخول وحيدة، مما قد يتيح إجراء تسجيل متزامن في السجل التجاري ولدى سائر السلطات العامة ذات الصلة وتقديم الخدمات في أقصر وقت ممكن باعتماد إجراءات سهلة التطبيق.

٥ - وفي مجال قانون الإعسار، قالت إن اللجنة قد انتهت من وضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه، واعتمدتهما. ويوسع القانون النموذجي نطاق قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود لعام ١٩٩٧ الذي يطبق حتى الآن في ٤٥ ولاية قضائية، ويكمّله. ففي عالم تزداد فيه سهولة امتلاك المؤسسات والأفراد موجودات في أكثر من دولة واحدة ونقلها عبر الحدود، تدعو الحاجة إلى توفر نظام دولي يتناول تحديداً مسألة الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها. فالصكوك الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالمسائل المدنية والتجارية وإنفاذها تستثني هذه الأحكام القضائية في العادة. ويشكل القانون النموذجي الجديد إضافة إلى الصكوك الدولية المتاحة لتيسير تنسيق إجراءات الإعسار عبر الحدود، مما يسمح بمزيد من الكفاءة والفعالية في إدارة تلك الإجراءات القضائية من أجل دعم إنقاذ المنشآت التجارية المجدية مالياً لصالح جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٦ - وذكرت أن اللجنة عقدت أيضاً خلال دورتها مناسبة للاحتفال بالذكرى الستين لاتفاقية نيويورك. وفي تلك المناسبة، رُحِّبَ بدليل أمانة الأونسيترال بشأن اتفاقية نيويورك وبالمنصة الشبكية التي أنشئت لاستضافة الدليل (www.newyorkconvention1958.org) لأنهما يوفّران الأدوات الأكثر شمولاً والمتاحة مجاناً لدعم التنفيذ

التشريعي والتطبيق القضائي للاتفاقية. وشارك المندوبون والمندوبات وما يزيد على ٣٠٠ من الضيوف المدعوين في مناقشات مثمرة بشأن نجاح الاتفاقية التي صدقت عليها حتى الآن ١٥٩ دولة.

٧ - وتابعت قائلةً إن اللجنة تناولت موضوعاً آخر هو دليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص لعام ٢٠٠٠. وقد أكدت الأونسيترال في دورتها الخمسين التي عقدت في عام ٢٠١٧، أنه ينبغي للأمانة أن تحدّث ذلك الدليل، حسب الاقتضاء، لا لكي يعكس الدروس المستفادة في العقود الأخيرة فحسب بل لكي يراعي أيضاً المستجدات الأخرى، مثل بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واعتماد القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي لعام ٢٠١١. وأحاطت اللجنة علماً بمقترحات السياسة العامة التي قدمتها الأمانة لتعديل الدليل التشريعي وبالتعديلات المحددة التي اقترحتها الأمانة، وأيدتها.

٨ - وأضافت قائلةً إن اللجنة تُطلَع سنوياً على التقدم الذي تحرزه أفرقتها العاملة التي تواصل التركيز على جدول أعمال حافل متعلق بالعمل التشريعي. ومن المتوقع أن تقدَّم عدة نصوص في مجالات الإعسار والمعاملات المضمونة وتسوية المنازعات لوضعها في صيغتها النهائية خلال دورة اللجنة في عام ٢٠١٩. ويواصل الفريق العامل الثالث (إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) الاضطلاع بولايته التي تقضي بتحديد الشواغل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والنظر فيها، والنظر في مدى استصواب الإصلاح في ضوء أي من الشواغل المحددة، وعند الاقتضاء إعداد الحلول المناسبة لتوصية اللجنة بها. ورحّبت، في دورتيها المعقودتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨، بمساهمات واسعة النطاق من الخبرات وردت من مختلف الجهات صاحبة المصلحة، مع الإشارة إلى أن المداولات ستجري بقيادة حكومية مع مساهمات رفيعة المستوى من جميع الحكومات. وأعربت اللجنة عن تقديرها للمساهمات المقدمة إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون لدعم مشاركة ممثلي الدول النامية في مداولات الفريق العامل.

٩ - وبالانتقال إلى القرارات المتعلقة بالأعمال المقبلة، قالت إن اللجنة اتفقت، بعد النظر في عدة مقترحات جديدة، على أنه عند تقسيم أوقات عمل الأفرقة العاملة ينبغي أن تعطى الأولوية لمواضيع البيع القضائي للسفن التي ينبغي أن تحال إلى أول فريق عامل جاهز للنظر فيها، ربما الفريق العامل السادس، وللمسائل المتعلقة بالتحكيم المعجل التي أحيلت إلى الفريق العامل الثاني الذي سيعقد دورته الأولى بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير ٢٠١٩. وفيما يتعلق بالمواضيع الأخرى التي نوقشت، بما في ذلك مواضيع إيصالات المستودعات، والمسائل القانونية المتصلة بالاقتصاد الرقمي، والشبكات التعاقدية، وجوانب القانون المدني لتعقب الموجودات واستردادها في سياق الإعسار، رأت اللجنة أنه يلزم القيام بمزيد من الأعمال التحضيرية قبل تمكنها من البت في الخطوات الإضافية التي يجب اتخاذها وأنه ينبغي أن تعطى الأولوية، في هذه العملية، للموضوع المتعلق بالاقتصاد الرقمي. وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، قالت إن اللجنة وافقت أيضاً على أن تعد الأمانة مذكرات بشأن تنظيم إجراءات الوساطة وتحديث قواعد الأونسيترال للتوفيق. وأخيراً، طلبت اللجنة من الأمانة أن تواصل العمل على تحديث دليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، بغية تقديم المجموعة الكاملة من مشاريع الفصول المنقحة للدليل الذي ستعاد تسميته دليل الأونسيترال التشريعي بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لكي تنظر فيها اللجنة وتعتمدها خلال دورتها الثانية والخمسين في عام ٢٠١٩.

١٠ - وقالت إن اللجنة والأمانة تستحقان التهنئة على التقدم المحرز في إعداد مختلف النصوص التشريعية. ولكن وضع النصوص التشريعية ليس سوى الخطوة الأولى في عملية مواءمة القانون التجاري. ويكتسي نشر المعلومات وتنفيذ مشاريع التعاون التقني والمساعدة التقنية أهمية حيوية من أجل الاستمرار في استخدام نصوص الأونسيترال واعتمادها وتفسيرها. وواصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى توفير المعلومات، وتقديم الدعم النشط لإصلاح القوانين المحلية من خلال المساعدة في عملية الصياغة، وتبادل الخبرات العملية فيما يتعلق بتطبيق هذه النصوص، وإسداء المشورة بشأن تفسيرها وتنفيذها. واسترسلت قائلة إن قدرة الأمانة على تلبية طلبات الدول والمنظمات الإقليمية تتوقف على توافر الأموال اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة بها، والتي ترد بصفة أساسية في شكل تبرعات للصندوق الاستئماني لندوات الأونسيترال. فبالرغم من بعض التبرعات التي تحظى بتقدير كبير، من قبيل التبرعات المقدمة من جمهورية كوريا لدعم المشاركة في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، لا تزال هذه الأموال غير كافية لتلبية الطلبات. ولذلك ترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الأمانة لاستكشاف مصادر بديلة للتمويل من خارج الميزانية،

ولا سيما عن طريق إشراك البعثات الدائمة والجهات الشريكة المحتملة الأخرى في القطاعين العام والخاص على نطاق واسع، وعن طريق التماس التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية ووكالات المساعدة الثنائية في تقديم المساعدة التقنية.

١١ - وبالانتقال إلى وجود اللجنة الإقليمي، قالت إن مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ومقره في إنشيون بجمهورية كوريا، واصل توفير المساعدة على بناء القدرات والمساعدة التقنية للدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وأسهم المركز في تحسين التجارة والتنمية الدوليتين عن طريق تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الدولية بنشر قواعد ومعايير التجارة الدولية، ولا سيما القواعد والمعايير التي وضعتها اللجنة. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في عمليات الانضمام إلى نصوص الأونسيترال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والتصديق عليها وتشريعها. وأضافت المتكلمة قائلةً إن اللجنة شجعت الأمانة على مواصلة مشاوراتها بشأن مراكز الأونسيترال الإقليمية الإضافية المحتملة والنظر بعناية في مستوى الموارد البشرية التي ستلزم من أجل تحقيق الكفاءة في إدارة هذه المراكز وكفالة خضوعها لإشراف ملائم من موظفي أمانة الأونسيترال في فيينا وتعاونها معهم.

١٢ - وأضافت قائلةً إن اللجنة أعربت، في سياق تشديدها على أهمية التفسير الموحد لتطبيق نصوصها، عن تقديرها لمجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) التي تديرها الأمانة. ويجري حالياً الإبلاغ عن السوابق القضائية بشأن اثني عشر نصاً تشريعياً واتفاقية وقانوناً نموذجياً للأونسيترال، تشمل قرارات صادرة عن المحاكم وقرارات تحكيم صادرة في جميع المناطق الجغرافية في العالم. وشجعت اللجنة الدولَ على المشاركة بنشاط في مجموعة ''كلاوت'' من أجل تيسير جمع ونشر السوابق القضائية، ولا سيما في ضوء تزايد حجم الجهات التي تستخدم قاعدة بيانات ''كلاوت''.

١٣ - وأشارت المتكلمة إلى أن عمل اللجنة يؤثر في التنمية والسلام والاستقرار في العالم من خلال مواءمة القانون التجاري الدولي وتحديثه، فدعت الدولَ الأعضاء إلى منح اللجنة تأييداً قوياً داخل اللجنة السادسة واللجنة الخامسة، لكي تتاح لها الموارد الضرورية لكفالة نجاحها وتوسع أنشطتها، وذلك استجابة لازدياد الطلبات. وقالت إن عدداً من مشاريع الأونسيترال يستند استناداً شديداً أو جزئياً إلى موارد خارجة عن الميزانية، ومن هذه المشاريع المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وسجل الشفافية لنشر المعلومات والوثائق في مجال التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول، ومجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت).

١٤ - واختتمت قائلة إن الدول الأعضاء هي الجهات الحقيقية ''المساهمة'' في اللجنة ولها مصلحة مباشرة في تحقيق أقصى عائد لاستثمارها في تحديث القانون التجاري الدولي ومواءمته. ولذلك تلتمس مشاركة الدول المتواصلة في الأونسيترال وفي أنشطتها وتقديم الدعم لها. فالأهمية المتزايدة للتجارة الدولية وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية يفرضان على اللجنة أن تواصل عملها الذي سيعود بالفائدة على جميع الدول.

١٥ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الجماعة)، فقال إن إنشاء اللجنة لبّى الحاجة إلى وجود مؤسسة عالمية شاملة مسؤولة عن تعزيز التدابير والحلول الملائمة للدول التي تطبّق نظماً قانونية مختلفة وتمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، في إطار جهود رامية إلى تنسيق وتوحيد الجوانب القانونية للتجارة بين البلدان. وتتألف اللجنة من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية والنظم الاقتصادية والقانونية الرئيسية في العالم. وتلتزم اللجنة، في عملها، التزاماً تاماً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة وصنع القرار، فهي تشكل بذلك منتدى للبلدان النامية للمشاركة في مواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده وتحديثه.

١٦ - واسترسل قائلاً إن نجاح اللجنة يرتبط لذلك بطابعها الشامل وبمصلحة جميع الشعوب، وخاصة في البلدان النامية، في تحسين الظروف لتطوير التجارة الدولية على نطاق واسع. فهيكلها وتكوينها وأساليب عملها الشاملة الحالية تكفل مواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده وتطويره التدريجي، واحترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وقبول النصوص التي تصدرها اللجنة على نطاق العالم.

١٧ - وقال إن الجماعة ترحب بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، واعتماد دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري في إطار عملها المتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه. فهذه

الخطوات ستسهم في تعزيز الإطار القانوني المتّسق على النحو الواجب في كل مجال من مجالاته.

١٨ - وذكر أن الجماعة تلاحظ الأولوية التي تسندها اللجنة إلى المقترح الداعي إلى وضع صك بشأن المسائل العابرة للحدود فيما يتعلق بالبيع القضائي للسفن، وتوافق على أنه ينبغي البدء بالنظر في مسألة التحكيم التجاري المعجل. وتؤكد الجماعة من جديد دعمها لعمل الفريق العامل الثالث المكلف بدراسة إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الذي يشكل مساهمة جديرة بالثناء في مجال تدوين القانون التجاري الدولي وتطويره، وترحّب بالنهج الذي اعتمده في السنة الأولى لتحديد الشواغل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والنظر فيها.

١٩ - وتابع قائلاً إن الجماعة تود إعادة التأكيد على أن التحديات المتعلقة بتدوين القانون التجاري الدولي آخذة في التزايد، وأن حجم التجارة على الصعيد العالمي وخصائصها في تغير مستمر، بسبب التطور التكنولوجي المتواصل وتنويع الأنشطة التجارية. ويجب أن تواكب أعمال التدوين التي تضطلع بها اللجنة هذا التغير. فكل خطوة تُتَّخذ في هذا المجال تسهم في وضع قواعد واضحة تيسّر تبادل السلع والخدمات.

٢٠ - وقال إن الجماعة تؤيد بشدة عمل اللجنة وتقدِّر جهود أعضائها في سبيل تحقيق الأهداف التي وضعتها. وتشارك الدول الأعضاء في الجماعة بنشاط في الأفرقة العاملة والجلسات العامة للجنة، بصفة أعضاء أو مراقبين. ونظراً إلى أن هذه المشاركة تستلزم جهداً لا يستهان به، تشدد هذه الدول مرة أخرى على ضرورة الاحتفاظ بالنظام الحالي الذي يقضي بعقد الاجتماعات بالتناوب بين فيينا ونيويورك، لأنه يتيح بديلاً فعالاً للوفود التي ليس لها تمثيل دبلوماسي في النمسا. ورغم أن الجماعة تدرك القيود التي تعاني منها ميزانية المنظمة، فإن الجهود الهادفة إلى تيسير مشاركة واسعة من الدول الأعضاء ستسهم في إثراء المناقشات والتوصل إلى نتائج ملموسة.

٢١ - واختتم بالقول إن الجماعة تكرر التزامها بدعم عمل اللجنة، واضعة في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغايات المتصلة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - **السيدة غاوتشي** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وهو البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى جورجيا وأوكرانيا، فقالت إن النظام التقليدي لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول يطرح الكثير من التحديات وينبغي إصلاحه؛ وقد بدأ العديد من البلدان اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك. ويبدو أن النهج المتعدد الأطراف هو الأنسب لمعالجة جميع المسائل المطروحة.

٢٣ - وأكدت أن العمل الذي تضطلع به اللجنة لتحديد المسائل والشواغل الأساسية المتعلقة بالنظام الحالي يبعث على التفاؤل وينبغي أن يستمر في إطار الولاية المسندة إلى الفريق العامل الثالث. وبالنظر إلى الميزات الكبيرة التي توفرها الأونسيترال من حيث الشفافية والانفتاح وسهولة الوصول إليها، يدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جميع البلدان والمنظمات الدولية والمراقبين إلى المشاركة بنشاط في المناقشات. وقدم الاتحاد الأوروبي تبرعا في الصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال في محاولة لجعل هذه العملية شاملة قدر الإمكان؛ ويشجع الجهات الفاعلة الأخرى على تقديم تبرعات مماثلة. ومع المشاركة النشطة من جانب جميع البلدان والمنظمات المعنية، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يحدوهم الأمل في إمكانية التوصل إلى نتيجة مرضية في الوقت المناسب.

٢٤ - **السيدة كالب** (النمسا): قالت إن وفد بلدها يثني على اللجنة لما حققته من إنجازات حتى الآن في شتى مجالات القانون التجاري الدولي، بما في ذلك عملها بشأن الاتفاقيات والقوانين النموذجية والأدلة التشريعية وغير ذلك من النصوص. فقد نجحت اللجنة في مواءمة الإطار القانوني وتحديثه لتيسير التجارة والاستثمارات الدولية في عالم يزداد ترابطا. وانتهت اللجنة في السنة الحالية من صياغة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي أوصت الجمعيةَ العامةَ باعتمادها. وأعربت النمسا عن امتنانها لسنغافورة لعرضها استضافة حفل التوقيع في آب/أغسطس ٢٠١٩.

٢٥ - وأكدت أن النمسا تثني على اللجنة لإنجاز عملها المتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، بما في ذلك دليل اشتراعه، بالإضافة إلى دليل الأونسيترال التشريعي للمبادئ الأساسية للسجل التجاري الصادر في إطار عملها

المتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتثني أيضا على اللجنة لما أحرزته من تقدم في مجالات العمل الأخرى، ولا سيما بشأن إمكانية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وتعلق النمسا أهمية كبيرة على هذا الموضوع، وهي تؤيد، بوصفها دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، هذه العملية في إطار اللجنة التي أثبتت مرارا وتكرارا أنها محفل شفاف ومفتوح قادر على المعالجة المجدية للتحديات والشواغل على أساس من التوافق.

٢٦ - وأعربت عن ترحيب النمسا أيضا بالمناقشات المتعلقة بتعزيز كفاءة عمل اللجنة، بشأن مواضيع عدة منها طول دوراتها والتحضير لها وتوزيع المواضيع على مختلف الأفرقة العاملة من أجل تحقيق أفضل استفادة من الوقت المتاح.

٢٧ - وأشارت إلى أن تعزيز سيادة القانون من خلال جهود اللجنة وأمانتها أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإن النمسا تؤيد بشدة عمل اللجنة المتعلق بالتعاون التقني والمساعدة التقنية في مجال إصلاح القانون التجاري الدولي وتطويره. وتدرك ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى الدول، بناء على طلبها، لكي ينفذ كل منها التزاماته الدولية عن طريق تحسين المساعدة التقنية وبناء القدرات. وترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لكفالة مزيد من التنسيق والاتساق بين كيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمستفيدين.

٢٨ - وقالت إن النمسا تشعر بالسرور لاضطلاعها من جديد بدور منسق قرارات الجمعية العامة المتعلقة باللجنة في اللجنة السادسة. ففي الأسبوع السابق، جرى تعميم مشاريع القرارات على الدول الأعضاء وتحميلهما على بوابة المندوبين الإلكترونية (e-deleGATE). وسيتاح للوفود الراغبة في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار الجامع بشأن اللجنة فرصة التوقيع على القائمة في بوابة المندوبين الإلكترونية (e-deleGATE). وتشجع النمسا العديد من الوفود على القيام بذلك وإبداء دعمها للعمل القيم الذي تضطلع به اللجنة.

٢٩ - **السيد هورنا** (بيرو): قال إن الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تحديث القانون التجاري الدولي ومواءمته تيسر تعزيز المعاملات الداخلية والخارجية من أجل مواصلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتعيد بيرو التأكيد على اهتمامها بالمواضيع الموكلة إلى مختلف الأفرقة العاملة وتشير على وجه الخصوص إلى التقدم الذي أحرزه الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة). وتعرب عن تقديرها للجهود المبذولة للحد من العقبات القانونية التي تحول دون تسجيل هذه المنشآت، وتعرب عن رغبتها في تسليط الضوء على اعتماد دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري في الآونة الأخيرة.

٣٠ - وأكد أن بيرو تواصل متابعتها عن كثب عمل الفريق العامل الثالث بشأن إمكانية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، في ضوء تجربتها والنمو المتواصل للاستثمار الخاص في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتعدين والطاقة في البلد. وأضاف أن وفد بلده يتطلع باهتمام خاص إلى مداولات الفريق العامل في اجتماعه المقبل في فيينا بشأن الخيارات الممكنة لهذا الإصلاح، آخذا في الاعتبار المعلومات المقدمة بشأن توحيد نتائج التسوية، بما في ذلك اتساقها وإمكانية التنبؤ بها وصحتها؛ والمحكمون ومتخذو القرارات؛ وتكاليف إجراءات التسوية ومدتها. وتعيد بيرو تأكيد رأيها القائل في هذا الصدد باستصواب إنشاء مركز استشاري معني بقانون المنازعات بين المستثمرين والدول، على غرار المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن تأييد وفد بلده الاستمرار في تنظيم فعاليات فيما بين الدورات في المناطق المختلفة، للمساعدة في إبقاء مختلف الجهات الفاعلة الإقليمية على علم، لا سيما تلك التي لا تتمكن من حضور الاجتماعات في نيويورك أو فيينا.

٣١ - واستطرد قائلا إن عمل الفريق العامل الرابع له أهمية خاصة مع النمو المستمر في التجارة الإلكترونية. ولهذا السبب، فإن بيرو وإن كانت تقر بالتقدم المحرز، فإنها تؤكد من جديد استعدادها لإطلاع الدول الأخرى على تجربتها، في مجالات منها اعتماد نظام رقمي لتحديد الهوية وتحويل البيانات بطريقة إلكترونية في سجلها الوطني للأحوال المدنية.

٣٢ - وأشار إلى أن بيرو تؤكد من جديد التزامها بتعزيز سيادة القانون ودعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في تحديد المواضيع المقبلة لبرنامج عمل اللجنة.

٣٣ - **السيد ماشيدا** (اليابان): قال إن اليابان تدرك أهمية الحد من الصعوبات القانونية التي تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة طوال دورة حياتها، ولا سيما في الاقتصادات النامية. وأعرب عن ترحيب اليابان بالمداولات الموضوعية في الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، وقال إنها

ستواصل الإسهام من خلال شركات الخبراء في ذلك الميدان. وأعرب عن سعادة اليابان بالإشارة إلى وضع واعتماد الصيغة النهائية من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري. وهي تتطلع إلى إنجاز العمل الحالي الذي يضطلع به الفريق العامل بشأن كيان محدود المسؤولية في إطار الأونسيترال والمذكرة التي أعدتها الأمانة العامة بشأن توفير بيئة قانونية سانحة لعمل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (A/CN.9/941)، وإلى اعتماد هذا الصك خلال الدورة المقبلة للجنة.

٣٤ - وأشار إلى أن الفريق العامل الثاني (المعني بتسوية المنازعات) عالج بشكل جيد المواضيع الصعبة المتعلقة بإمكانية إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة عن الوساطة. وأعرب عن ترحيب اليابان بوضع واعتماد الصيغة النهائية من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة عن الوساطة، وعن أملها في أن يحرز الفريق العامل تقدما في عمله المقبل بشأن التحكيم.

٣٥ - وأضاف أن وفد بلده يأمل في أن يتّبع الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) تسلسل العمل المنصوص عليه في ولايته دون المساس بالنتيجة النهائية وأن يجري مناقشات شاملة. وينبغي ألّا يستند عمل اللجنة إلى التصورات أو الانطباعات عن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، بل إلى الحقائق المتصلة بنظام التحكيم الحالي في مجال الاستثمار.

٣٦ - وأكد أن اليابان تقر بأهمية العمل الذي يضطلع به حاليا الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية) بشأن مواضيع إدارة الهوية والخدمات الاستئمانية، والحوسبة السحابية من أجل دعم المعاملات الرقمية على شبكة الإنترنت في التجارة الدولية، وتأمل في أن يواصل إيلاء الاهتمام الواجب إلى الحياد التكنولوجي بينما يواصل إحراز تقدم في عمله.

٣٧ - وقال إن اليابان تهنئ اللجنة على وضع واعتماد الصيغة النهائية من القانون النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل الاشتراع. وقال إن وفد بلده يفهم أن الفريق العامل الخامس (المعني بقانون الإعسار) يواصل مداولاته بشأن معالجة مسألة إعسار مجموعات المنشآت عبر الحدود؛ والتزامات مديري الشركات التابعة لمجموعات المنشآت في الفترة السابقة للإعسار؛ وإعسار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى إحراز مزيد من التقدم في المناقشات المقبلة.

٣٨ - وقال إن اليابان تتطلع في النهاية إلى إنجاز العمل الحالي للفريق العامل السادس (المعني بالمعاملات المضمونة) بشأن وضع دليل عملي لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة وإلى اعتماد هذا الصك خلال الدورة المقبلة للجنة. وأكد أن اليابان عضوة في اللجنة منذ إنشائها، وستواصل المشاركة بنشاط في أعمالها.

٣٩ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن حكومة بلدها تؤيد وضع إطار قانوني منصف ومستقر ويمكن التنبؤ به وموات للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة والمنصفة والنمو الاقتصادي والتوظيف. وأكدت التزام الحكومة بدعم الدور الذي تؤديه اللجنة في تعزيز سيادة القانون في خطة التنمية العالمية، لا سيما في مجالات التجارة الدولية والتمويل والاستثمار. وأعربت عن ترحيب الفلبين باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي تكمل الإطار القانوني الحالي للوساطة الدولية ولها قيمة كبيرة في تحقيق الإنصاف والكفاءة في تسوية المنازعات التي تنشأ في العلاقات التجارية الدولية. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالعرض الذي قدمته سنغافورة لاستضافة حفل التوقيع على الاتفاقية ويؤيد تسميتها ”اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة“. ويحيط علما أيضا بوضع واعتماد الصيغة النهائية من التعديلات على القانون النموذجي للتوفيق التجاري الدولي.

٤٠ - وأوضحت أن وفد بلدها يشيد بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الأول. وأضافت قائلة إن صغار رواد الأعمال في الفلبين يُعترف بهم باعتبارهم العوامل الرئيسية الموجهة للاقتصاد وإن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٩ في المائة من المؤسسات التجارية، وتحقق ما مجموعه ٤,٨ ملايين وظيفة، وتسهم بنحو ٦٣,٣ في المائة في مجموع الوظائف التي توفرها جميع أنواع المنشآت التجارية و ٣٥,٧ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي. وهم في حاجة إلى المساعدة واكتساب القدرة على المنافسة على الصعيد العالمي. ولذلك، فإن وفد بلدها يرحب بوضع الصيغة النهائية لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالحقوق المتساوية للمرأة في الاستفادة من خدمات التسجيل في السجل التجاري والاعتراف بأن الدول تحتاج إلى إرساء سياسات لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس مجهولة

المصدر للتسجيل التجاري على أساس طوعي من خلال السجل التجاري لإتاحة إرساء أطر محايدة جنسانيا لتسجيل المنشآت التجارية. وجاء اعتماد الدليل في الوقت المناسب للفلبين، إذ أنها سنت مؤخرا القانون المتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية والكفاءة في تقديم الخدمات الحكومية.

٤١ - وتواصل الفلبين المشاركة في أعمال الفريق العامل الثالث بشأن إمكانية إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وعلى الرغم من أن ولاية الفريق العامل تركز على الجوانب الإجرائية بدلا من التركيز على المعايير الأساسية لحماية الاستثمار، لا بد من إيجاد توازن في أي إصلاح من هذا القبيل بين حقوق والتزامات الدول من جهة وحقوق والتزامات المستثمرين.

٤٢ - وأكدت أن الفلبين تواصل دعم الولاية المسندة إلى الفريق العامل الرابع ببدء النظر في مواضيع إدارة الهوية والخدمات الاستئمانية والحوسبة السحابية، وتتطلع إلى إعداد أداة إلكترونية تجريبية تتضمن مشاريع الملاحظات المتعلقة بالمسائل الرئيسية المتصلة بعقود الحوسبة السحابية.

٤٣ - وقال إن الفلبين تؤكد مجددا دعمها لمركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وبوصفها أحد الموقعين الأصليين، فقد انضمت إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك) التي يبشر نجاحها الدائم بالخير فيما يتعلق بالمسائل قيد النظر من قبل اللجنة.

٤٤ - **السيد خنغ** (سنغافورة): قال إن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا في أداء ولايتها المهمة من أجل مواءمة وتحديث القانون التجاري الدولي على نحو تدريجي، وانتهت في العام الماضي من العمل على عدد كبير من الوثائق الموضوعية. وهي خطوة مشجعة وواعدة وتبشر بالخير في المستقبل. وأعرب عن تقدير سنغافورة للأعمال التي قامت بها اللجنة مؤخرا في إطار تقديم المزيد من الإسهامات القيمة من أجل النهوض بسيادة القانون، مما كان له أثر مباشر على الحياة اليومية ومعاملات السكان والمنشآت التجارية.

٤٥ - وأكد أن سنغافورة يشرفها أن تكون مرتبطة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية التجارية الدولية المنبثقة من الوساطة، وتتطلع إلى الترحيب بالجميع في حفل التوقيع المقرر تنظيمه في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ وفي المناسبات الأخرى المتصلة بالاتفاقية وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي ستعقد بالتزامن مع حفل التوقيع.

٤٦ - وأكد أن الوساطة لها مزايا مقارنة بالأشكال الخلافية لحل المنازعات، التي تكملها، لأنها يمكن أن تؤدي إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف وتحافظ على العلاقات التجارية، مع توفير الوقت والتكاليف. ومن شأن الاتفاقية تحديدا أن تزيد من جاذبية الوساطة وأن توفر إطارا دوليا يتسم بالكفاءة والفعالية من أجل إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة في تسوية المنازعات التجارية. وبوصفها صكا دوليا ملزما، فإن ستضيف أيضا المزيد من اليقين إلى ذلك الإطار. فقد كان عدم اليقين الذي يكتنف إمكانية إنفاذ هذه الاتفاقات على الصعيد الدولي هو العيب الرئيسي للوساطة بالمقارنة مع التحكيم الدولي. وإذا اعتمدت الوساطة على نطاق واسع، فمن المتوقع أن تنظر إليها المنشآت التجارية على أنها مكافئة للتحكيم كوسيلة مفضلة لتسوية المنازعات التجارية عبر الحدود. ومن شأن ذلك أن ييسّر التجارة والتبادل التجاري على الصعيد العالمي، مما يعود بالنفع على الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإن سنغافورة تدعو جميع الدول إلى التفكير جديا في الانضمام إليها. ويمكن أن تمثل الاتفاقية للوساطة ما تمثله اتفاقية نيويورك للتحكيم.

٤٧ - وأعرب عن ترحيب سنغافورة بإنجاز الأعمال المتعلقة بالقانون النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه، فكلاهما يكمل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود ويفيد في الحد من عدم اليقين الذي يكتنف إمكانية إنفاذ الأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار. وأكد أن الانتهاء من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري أمر جدير بالملاحظة أيضا، حيث يحدد توصيات مهمة قد تكون مفيدة للمسؤولين عن وضع السياسات العامة، ولا سيما في البلدان النامية، عند إصلاح القوانين من أجل تيسير وتعزيز تسجيل المنشآت التجارية. وتكتسي الفوائد العملية لتحسين إطار التسجيل أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

٤٨ - وأشار إلى سنغافورة تتابع عن كثب عمل الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)، وستواصل الاضطلاع بدور بناء فيه. أما بشأن الأعمال المقبلة، فقال إن وفد بلده الذي أشار سابقا إلى ضرورة تفادي أن

يقتصر عمل اللجنة على المواضيع التي الذي عالجتها الأفرقة العاملة المتخصصة الستة، يرحب بالقرار بمنح الأولوية للعمل على المسائل العابرة للحدود فيما يتصل بالبيع القضائي للسفن.

٤٩ - واختتم كلامه بالتأكيد على أن سنغافورة لا تزال ملتزمة بتقديم الدعم القوي إلى اللجنة وأنها ستواصل الإسهام في عملها في مجال مواءمة وتحديث القانون التجاري الدولي.

٥٠ - **السيد أوماسانكار** (الهند): قال إن للنصوص القانونية والقوانين النموذجية التي وضعتها اللجنة قيمة عملية بالنسبة للأفراد والشركات والدول؛ وسيكون لها دور أساسي في إنشاء آليات بديلة لتسوية المنازعات بالطرق الودية، وستسهم أيضا في تنمية التجارة الدولية والمجالات ذات الصلة. وأضاف قائلا إن وفد بلده يثني على اللجنة لقيامها بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة واعتماده، فضلا عن التعديلات التي أدخلت على قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي. وأعرب أيضا عن ترحيب وفد بلده بوضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه واعتمادهما، وكلاهما سيعزز التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي وسيساعد على مواءمة التشريعات المتعلقة بالإعسار عبر الحدود، مع مراعاة النظم الإجرائية والقضائية الوطنية للدول ذات النظم القانونية والاقتصادية المختلفة.

٥١ - ولاحظ أن الفريق العامل الثالث (إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول) قد استفاد في أعماله من المشاركة الواسعة النطاق من جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية، وكذلك من المعلومات الواردة من مختلف أصحاب المصلحة، وقال إن بلده يتطلع، على الرغم من التحديات القانونية والعملية، إلى المداولات بشأن الإصلاحات المقترحة لكفالة نظام لتسوية المنازعات يكون عادلا ومشروعا وقائما بذاته. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالسلطة التقديرية الواسعة الممنوحة إلى الفريق العامل السادس بخصوص تحديد نطاق وهيكل مشروع الدليل العملي لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة. ورأى أن الدليل سيكون مفيدا لأطراف المعاملات والقضاة والمحكمين والهيئات التنظيمية، الذين سيحتاجون إلى التوجيه فيما يتعلق بالمسائل التعاقدية والتعاملية والتنظيمية، فضلا عن المسائل المتعلقة بتمويل المشاريع التجارية الصغرى.

٥٢ - واختتم كلامه بالتأكيد مجددا على أهمية التعاون التقني مع البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية لها، وبخاصة في المسائل المتعلقة باعتماد نصوص الأونسيترال واستخدامها على الصعيد الوطني. وقال إن الهند تشجع الأمانة على مواصلة تقديم تلك المساعدة على أوسع نطاق ممكن وعلى التواصل بشكل أفضل، ولا سيما مع البلدان النامية.

٥٣ - **السيد كوبيار توريس** (كولومبيا): قال، في معرض حديثه عن العمل بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، إن من المهم للفريق العامل الثالث الاضطلاع بولايته بدقة وفعالية، وإتاحة المجال لجميع البلدان للتعبير عن آرائها، ولكن دون تأخير لا لزوم له. وأضاف قائلا إن الفريق العامل قد سعى في المرحلة الأولى من المناقشات التي أجراها إلى تحديد الشواغل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والنظر فيها، وهي مسألة قد سبق تناولها في الدورتين الأوليين للجنة بشأن ذلك الموضوع. وأشار إلى أن كولومبيا ستواصل المشاركة بهمة في المرحلة الثانية، التي سيجري فيها تقييم الحاجة إلى الإصلاح في ضوء الشواغل المحددة وبلورة الحلول.

٥٤ - وذكر أن مناقشات الفريق العامل قد اعترفت بعدم انسجام أحكام التحكيم، ومن ثم عدم اتساق عملية التحكيم وعدم إمكانية التنبؤ بها. واعترفت أيضا بأن هناك عددا قليلا من الآليات لكفالة بناء أحكام التحكيم على أسس سليمة، بما في ذلك آليات الرفض المبكر التي تتناول الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والآليات التي تتيح المجال للدعاوى المضادة أو دعاوى الاستئناف.

٥٥ - ورأى أن طرق اختيار الأطراف للمحكمين وتداعيات ذلك على حياد الأحكام واستقلاليتها، وانعدام الشفافية في إجراءات التحكيم، وازدياد مدتها وتكاليفها، هي أيضا مشاكل لا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في تجاهلها. وأكد أنه لا بد من الاعتراف بأن هذه المشاكل تقوض شرعية نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ومن ثم الثقة التي تضعها الدول فيه. والسؤال المطروح هو إلى متى يمكن تحمل نظام لا تتوفر فيه مقومات الاستمرار. فالمشاكل ليست بسيطة، ولا يمكن حلها على الصعيد الثنائي أو بمجرد إصلاحات إجرائية. بل هي مشاكل هيكلية وتتطلب حلولا شاملة تسمح بإعادة التوازن بين حقوق الدول والتزاماتها ومعايير الحماية الممنوحة للمستثمرين، بغية الحد من انتشار المطالبات العبثية التي لا أساس لها، وكفالة التماسك والاتساق في أحكام التحكيم.

٥٦ - **السيد فارانكوف** (بيلاروس): أعرب عن ترحيب وفد بلده بإنجاز الأعمال المتعلقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة. وأشار إلى أن الوساطة تُستخدم في السياقات الدولية والوطنية أكثر من أي وقت مضى كبديل للإجراءات التحكيمية أو القضائية، لأنها تتيح للطرفين تسوية النزاع دون تعطيل علاقاتهما التجارية وعلى نحو سريع وغير مكلف.

٥٧ - وفيما يتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، رأى أن من الضروري التوصل إلى تفاهم بشأن الإجراءات التي تتبعها الهيئة التحكيمية أو القضائية، وولايتها القضائية، وآلية الاستئناف إن وجدت، والقواعد المعمول بها، وعملية اختيار وتعيين المحكمين. وأضاف قائلا إن حكومته تؤيد عمل الفريقين العاملين الثاني والثالث، وهي تتطلع إلى استضافة مؤتمر إقليمي بشأن التحكيم الدولي والوساطة في مينسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وذلك بالاشتراك مع اللجنة. وسيكون ذلك الحدث أيضا فرصة لمناقشة تنفيذ اتفاقية نيويورك بمناسبة الذكرى السنوية الستين لها.

٥٨ - وبالانتقال إلى دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، أشار إلى أن الاستخدام الفعال للسجلات التجارية يساعد على تبسيط الوصول إلى المعلومات التجارية، وييسر البحث عن الشركاء التجاريين والعملاء المحتملين ومصادر التمويل المحتملة، ويحد من المخاطر المقترنة بالدخول في شراكات تجارية. وأوضح أن القوانين التي تنظم التسجيل الحكومي للأشخاص الاعتباريين في بيلاروس متسقة بالفعل مع المبادئ الواردة في الدليل. وذكر أن بلده قد وضع نظام تسجيل بسيط وفعال وغير مكلف يعتمد مبدأ المركز الجامع، ويتيح للمنشآت التجارية إنجاز التسجيل في يوم واحد فقط بعد تقديم ثلاث وثائق فقط إلى سلطة التسجيل. ويمكن إتمام تسجيل الأعمال التجارية وإلغاء تسجيلها إلكترونيا باستخدام بوابة الوصول المفتوح على شبكة الإنترنت لسجل الدولة الموحد للأشخاص الاعتباريين والتجار الأفراد.

٥٩ - واعتبر أنه ينبغي لبلده أن يستفيد من قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه في الحالات التي تنطوي على إفلاس مدينين أجانب، والتي يصعب فيها إنفاذ أحكام التحكيم لصالح الشركات البيلاروسية. وبصورة أعم، فإن زيادة التعاون بين المحاكم في مختلف الولايات القضائية بشأن المسائل المتعلقة بالإعسار عبر الحدود ستعزز العلاقات التجارية العادلة.

٦٠ - وأعرب عن تقدير وفد بلده الكبير لعمل المراسلين الوطنيين وأمانة اللجنة فيما يتعلق بمجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)، وهي أداة ملائمة وفعالة لتبادل أفضل الممارسات وتقاسم المعارف. وذكر أن اللجنة تقوم أيضا بدور هام في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي من خلال عملها في مجالات تسوية المنازعات التجارية الدولية والإقليمية، والامتثال للالتزامات القانونية الدولية، ووضع الصكوك التي تنظم التجارة الدولية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأشار إلى أن اللجنة قامت بعمل مهم في إعداد صكوك تنظيمية دولية ذات حجية - سواء في صيغة معاهدات أو صكوك قانونية غير ملزمة - في مجال التجارة الدولية الذي يشهد تطورا مستمرا، ومن ثم يتطلب استجابة متضافرة من جانب الدول. واختتم قائلا إن نجاح اللجنة ومعاييرها القانونية يعزى إلى حد كبير إلى طبيعتها غير المسيسة وإلى مستوى خبرتها الرفيع، وهو أمر ينبغي أن يكون مثالا يحتذى في المحافل المتعددة الأطراف الأخرى.

٦١ - **السيدة إيفارد** (تايلند): قالت إن اللجنة تقوم بدور هام في مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي، مما يساعد على تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين. وبناء على ذلك، فقد شاركت تايلند بنشاط وباستمرار في دورات اللجنة وجميع أفرقتها العاملة، وستواصل القيام بذلك بنفس مستوى الالتزام. وأضافت قائلة إن بلدها يرحب، على وجه الخصوص، بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي ستسهل على المنشآت التجارية إنفاذ اتفاقات التسوية المنبثقة عن الوساطة وستحسن التجارة عبر الحدود.

٦٢ - وأشارت إلى أن بلدها مهتم بشدة بعمل الفريق العامل الثالث، وهو يرحب بالمبادرة التي أطلقها مؤخرا مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تنظيم الاجتماع الإقليمي الأول فيما بين الدورات بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، الذي أتاح لكبار المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية الأخرى في المنطقة مناقشة المسائل ذات الصلة. وذكرت أن حكومتها قدمت في الدورة الخامسة والثلاثين للفريق العامل ورقة تبرز مختلف التحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما فيها بلدها، في إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وأعربت عن سرور

وفد بلدها لأن العديد من شواغله وردت في ورقات العمل التي أعدتها الأمانة مؤخرا، وذكرت أنه يتطلع إلى مناقشة المسائل التي أثيرت فيها في الدورة القادمة للفريق العامل.

٦٣ - واختتمت بالقول إن من الضروري لنجاح اللجنة أن تواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن تعمل على نحو وثيق مع سائر هيئات الأمم المتحدة في إدماج أهداف التنمية المستدامة في أنشطتها. وفي الوقت نفسه، فهي تحتاج إلى دعم ومشاركة جميع البلدان. وستواصل تايلند، من جانبها، تقديم الدعم والمساهمة في جميع الأعمال الحالية والمقبلة للجنة.

٦٤ - **السيد أروتشا أولابوبيناغا** (المكسيك): قال إن المكسيك قدمت مساهمة قوية ومستمرة لعمل اللجنة من أجل مواصلة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، وهو الأمر الذي يمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة بلده الخارجية. وذكر أن وفد بلده قد بذل كل جهد ممكن لتبادل الخبرات التي اكتسبها بلده في مجال التجارة الخارجية على صعيد الداخل والخارج على حد سواء من خلال استخدامها كمدخلات في العمل من أجل اعتماد الصكوك الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات والقوانين النموذجية والأدلة التشريعية. وأشار إلى أن المكسيك، منذ أن أصبحت عضوا في اللجنة في عام ١٩٦٨، قد حرصت دوما على أن يضم وفدها خبراء قانونيين مستقلين رفيعي المستوى ملتزمين بوضع الإطار المعياري للقانون التجاري الدولي. وقد طورت المكسيك أيضا قوانينها المحلية بحيث يكون الإطار المعياري للتجارة فيها متسقا مع المعايير الدولية التي حددتها صكوك الأونسيترال القانونية. وانضمت إلى أربع اتفاقيات، واستخدمت أربعة قوانين نموذجية كأساس لاعتماد قوانينها التجارية الثانوية وإصلاحها.

٦٥ - ومضى قائلا إنه في ضوء الخبرة الواسعة التي تتمتع بها المكسيك كعضو في اللجنة، يدعو وفد بلده الدول الأعضاء في اللجنة لدعم ترشيحها للعضوية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥ لتمكينها من مواصلة الإسهام في عمل اللجنة.

٦٦ - وأكد أن المكسيك لا تزال ملتزمة بالمساعدة في استكمال مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت) من خلال عملية جمع قرارات المحاكم وأحكام التحكيم التي يقوم بها مراسلوها الوطنيون الثلاثة، وهم من الحقوقيين المكسيكيين المعروفين ويتمتعون بقدر كبير من الخبرة في مسائل التجارة، وبذلك يساعد بلده على كفالة التفسير والتنفيذ الصحيحين للاتفاقيات والقوانين النموذجية وسائر النصوص التي اعتمدتها اللجنة.

٦٧ - وذكر أنه في إطار جهود اللجنة الرامية إلى النهوض بالتطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي، بذلت اللجنة جهودا محمودة لتحديث أساليب عملها من خلال اعتماد صكوك غير ملزمة، تضم حاليا ١٢ قانونا نموذجيا وثمانية أدلة تشريعية وتوصية واحدة. ورأى أن ذلك القانون غير الملزم يشجع على زيادة تنفيذ اتفاقيات اللجنة في النظم المعيارية للدول، مما يسهم في توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه. وقال إن اللجنة تستحق أيضا الثناء على تعاونها مع مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في بلورة مبادرات ترمي إلى النهوض بالقانون التجاري الدولي. واختتم بالقول إن بلده يعرب أيضا عن تقديره ودعمه للعمل الذي تقوم به الأمانة في مجال نشر وثائق اللجنة، وكرر التأكيد على أهمية مواصلة نشرها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

٦٨ - **السيدة سيفيراس** (إسرائيل): قالت إن اللجنة قد تمكنت من إنجاز أعمالها بشأن عدد من الصكوك بفضل العمل الجاد الذي اضطلعت به وما أظهرته من كفاءة مهنية خلال العام الماضي. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها باعتزام اللجنة أن تطلب إلى الأمانة إجراء الدورة المقبلة بطريقة أكثر بساطة من أجل زيادة مشاركة ممثلي الحكومات، على النحو الذي اقترحته إسرائيل وعدد من الوفود الأخرى.

٦٩ - وذكرت أن وفد بلدها قد شارك بدرجة كبيرة في الجهود التي بذلها الفريق العامل الثاني في التفاوض على نص مشروع اتفاقية الأمم المتحدة المعتمد حديثا بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وهو مسرور بالنتائج. ورأت أنه إذا تم التصديق على مشروع الاتفاقية على نطاق عالمي، فإنه يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز سيادة القانون في التجارة الدولية. وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل الخامس، اعتبرت وضع الصيغة النهائية لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها معلما بارزا في عمل اللجنة بشأن الإعسار عبر الحدود. وأشارت إلى أن إسرائيل قد اعتمدت مؤخرا قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، الأمر الذي يرجَّح أن يسهم في زيادة تطوير نظام الإعسار في البلد في ضوء تزايد مشاركة الشركات الإسرائيلية في التجارة العالمية.

٧٠ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود الدؤوبة التي بذلتها أمينة اللجنة المعينة مؤخرا لتنشيط عمل اللجنة، وتركيزها على المسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، مثل الحوسبة السحابية وإدارة الهوية،

والمبادرة التي أطلقتها من أجل استحداث أدوات على شبكة الإنترنت بهدف توسيع نطاق تأثير نصوص الأونسيترال على الصعيد العالمي. واختتمت بالقول إن إسرائيل ستواصل المشاركة في مختلف الأفرقة العاملة وفي وضع صكوك جديدة من أجل تعزيز الأطر القانونية المتعددة الأطراف للتعاون في مجال التجارة الدولية.

٧١ - **السيدة ريفيرا سانشيز** (السلفادور) قالت إن السلفادور كانت عضوا في اللجنة منذ عام ٢٠٠٧. وأردفت قائلة إن وفد بلدها أظهر خلال تلك الفترة التزامه بولاية اللجنة وشارك بأكبر قدر ممكن من الفعالية في إعداد نصوصها التشريعية وغير التشريعية بشأن مختلف جوانب القانون التجاري الدولي التي تهم جميع الدول، ولاسيما البلدان النامية، والترويج لها.

٧٢ - وأضافت إن التجارة والصناعة وتقديم الخدمات تمثل تراثا يتعين حمايته وتعزيزه وتطويره. وقالت إن وفد بلدها يعترف بأهمية عمل الأفرقة العاملة في هذا الصدد ويرحب باعتماد دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، ومشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه.

٧٣ - وأخيرا، قالت إن وفد بلدها يؤيد تماما الجهود التي تبذلها اللجنة والأمانة العامة والدول الأعضاء للحد من العقبات القانونية التي تعترض عمل اللجنة. وبالرغم من أن عضوية السلفادور في اللجنة ستنتهي في عام ٢٠١٩، فإنها ستواصل دعم تنفيذ ولايتها والتعاون بنشاط في تدوين القانون التجاري الدولي وتطويره التدريجي.

٧٤ - **السيدة مليكبكيان** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها يثمن كثيراً إسهام اللجنة في التعاون الاقتصادي الدولي وتطوير القانون الدولي الخاص، وهو طرف في عدد من الاتفاقات الدولية التي صاغتها اللجنة، واستخدم نصوص اللجنة في تعزيز القوانين الداخلية.

٧٥ - وأعربت عن رضا وفد بلدها عن اعتماد الدليل التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري. وقالت إنه يتطلع إلى عمل اللجنة المقبل بشأن المعايير الرامية إلى خفض عدد العوائق القانونية التي تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مشروع الدليل التشريعي بشأن الكيان المحدود المسؤولية في إطار الأونسيترال.

وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة والموافقة عليه واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة.

٧٦ - وفيما يتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، قالت إن حكومة بلدها تشدد على الحاجة إلى اتباع نهج حذر ومتوازن يستند إلى توافق الآراء على نطاق واسع وإلى تحليل موضوعي للآليات القائمة والنُهج الإقليمية المتبعة في التنظيم. وينبغي أن يواصل الفريق العامل الثالث النظر في الموضوع، مع مراعاة شواغل الدول ودراسة سبل تحسين الآليات القائمة. واستدركت قائلة إن العمل على صياغة مقترحات لإنشاء هيئات دولية جديدة، بما في ذلك الهيئات القضائية، لغرض تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول سيكون سابقا لأوانه إذا ما اضطلع به قبل إتمام التحليل المناسب.

٧٧ - واستطردت قائلة إن الفريق العامل الرابع (التجارة الإلكترونية) ينبغي أن يواصل النظر في الجوانب القانونية المتعلقة بإدارة الهوية والخدمات الاستئمانية استنادا إلى خريطة الطريق القائمة. وفي ضوء التحول الرقمي السريع، ينبغي للفريق العامل أن يأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات، لا سيما بالنظر إلى احتمال نظر الفريق العامل في القضايا المتعلقة بالحماية القانونية الفعالة للتواصل الإلكتروني العابر للحدود.

٧٨ - وأعربت عن ترحيب الاتحاد الروسي باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام المتعلقة بالإعسار وإنفاذها ودليل اشتراعه، وعن أمله في أن يحقق الفريق العامل الخامس نجاحا مماثلا في وضع أحكام تشريعية نموذجية متعلقة بتتبع الأصول المدنية واستردادها. وأضافت أن حكومة بلدها تنظر أيضا بعين الاهتمام إلى المقترح المتعلق بإيجاد حلول للقضايا التي تواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سياق الإعسار.

٧٩ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها تتطلع إلى قيام الفريق العامل السادس في وقت مبكر بإتمام مشروع الدليل العملي إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، الذي من شأنه أن يساعد الأطراف في المعاملات المضمونة، والأطراف الثالثة المتأثرة بتلك المعاملات، والقضاة، والمحكمين والأكاديميين في تفسير القوانين المعتمدة وتطبيقها استنادا إلى القانون النموذجي.

٨٠ - **السيد صالح** (ليبيا): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبرى للجنة، التي تضطلع بدور بارز في تعزيز سيادة القانون في مجال التجارة والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف قائلا إن الأفرقة العاملة الستة للجنة قد أحرزت تقدما كبيرا، واتُّخِذت إجراءات بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وتقديم المساعدة التقنية في مجال تطوير التشريعات التجارية، خاصة في البلدان النامية. وقال إن وفد بلده يشجع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الاستئماني للأونسيترال.

٨١ - وأشار إلى أن نمو التجارة الدولية وتعقدها وثورة الاتصالات وتسارع تدفقات رأس المال أوجد الحاجة إلى تطوير آلية للتحكيم الدولي. ولذا أعرب عن ترحيب وفد بلده بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة والصيغة النهائية لمشروع قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة واعتماد المشروعين. وأضاف أن اللجنة ينبغي أن تبقى منفتحة على جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الصكوك القانونية في مجال التجارة الدولية.

٨٢ - **السيد البشرى** (السودان): قال إن وفد بلده يرحب بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة. وأضاف أن اعتماد هذه الاتفاقية من شأنه أن يكمل الإطار القانوني الحالي وأن يساعد على إقامة علاقات اقتصادية دولية متوائمة. وأعرب أيضا عن ترحيب وفد بلده باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة.

٨٣ - وذكر أن بلده صدق في عام ٢٠١٨ على اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك) لتصبح تشريعا داخليا من تشريعات الدولة، بحيث يمكن إنفاذ قرارات المحكمين الدوليين في السودان. وأعرب عن امتنان وفد بلده للدعم المقدم من اللجنة في تعزيز تنفيذ الاتفاقية ووضع إطار قانوني يكون مقبولا لدى المستثمرين والشركاء التجاريين، ويوحي بالأمان ويعطى الثقة في اليقين القانوني في السودان.

٨٤ - **السيد كاي - كاي** (سيراليون): أثنى على التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة، فقال إن وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة هما إنجازان جديران بالثناء. وأضاف أنه سيكون من الملائم أن تعتمد الجمعية العامة تلك الصكوك، بالنظر إلى صلتها الواضحة باتفاقية نيويورك. وسيكون الأثر المترتب على تلك الصكوك الثلاثة مجتمعة هو تعزيز اليقين القانوني في العمليات التجارية على الصعيد العالمي. وأتبع ذلك بقوله إن سيراليون تعتزم العمل بهمة من أجل التصديق على اتفاقية نيويورك، والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة المقبلة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ضمن جهودها الرامية إلى تهيئة مناخ وطني موات للأعمال التجارية والاستثمار. وأوضح أن الصلة بين عمل اللجنة والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يشوبها أي غموض.

٨٥ - وأردف قائلا إن وفد بلده يهنئ اللجنة على وضع الصيغة النهائية لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري واعتماده، وأشار إلى أن الفريق العامل الأول سوف يستأنف العمل بشأن إنشاء كيان محدود المسؤولية في إطار الأونسيترال. ومن المهم النظر في كيفية التقليل إلى أدنى حد من العوائق التي تعترض التجارة الدولية والتي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن طريق توفير الحماية المتعلقة بالمسؤولية المحدودة لها وفي نفس الوقت مكافحة استخدام هذه الحماية بصورة شائعة من جانب الكيانات الأم للشركات أو المنشآت التجارية المتعددة الجنسيات لحماية نفسها من مسؤوليات شركاتها الفرعية. ويشتد تأثير هذه المسألة بشكل متزايد على البلدان النامية، وهناك غموض شديد يكتنف النظم القانونية المحلية بشأن كيفية معالجتها. وأشار إلى أن اللجنة هي الهيئة الأقدر على توفير الزخم العالمي اللازم لمعالجة هذه المسألة.

٨٦ - وأعرب عن ثناء وفد بلده على اللجنة لتقديمها المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والتزامها بإصلاح القانون وعملها على تحقيق سيادة القانون. واستدرك قائلا إن الانتشار الزاحف لنماذج ونُهُج الإصلاح يؤدي إلى حالة من الفيض الزائد والارتباك. ودلل على ذلك بقوله إن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة يتضارب حاليا مع مجموعة أدوات للمعاملات المضمونة وإطار تشريعي للمقترضين والمقرضين تقوم بإعدادهما والترويج لهما وكالات متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأردف قائلا إن النماذج المتنافسة داخل منظومة الأمم المتحدة تعوق المواءمة التدريجية لقانون التجارة الدولية. وأشار على اللجنة أن تقوم بتحسين توجيه

جهودها الإصلاحية من خلال التنسيق مع الكيانات الأخرى بصورة استباقية.

٨٧ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لأساليب عمل اللجنة وترحيبه برغبتها في جمع مجموعة متنوعة من الآراء والمنظورات والتعليقات، بما في ذلك جمعها من الجهات الفاعلة غير الرسمية. واستدرك قائلا إن التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة والنامية التي ترغب في المساهمة في مناقشات اللجنة موثقة توثيقاً جيداً، والفقرة ٥ من تقرير اللجنة (A/73/17)، التي تحتوي على قائمة بالأعضاء الذين لم يمثلوا في دورة اللجنة بالغة الدلالة في هذا الصدد. ولتحقيق هدفها المتمثل في تعزيز التجارة الدولية من خلال المواءمة التدريجية للأُطر المعيارية للدول وتوحيدها، بما يخدم مصالح جميع الشعوب، ولا سيما مصالح البلدان النامية، يجب على اللجنة أن تسعى إلى الاستماع إلى أوسع نطاق من الآراء الواردة من جميع أنحاء العالم وأن تمتنع عن إظهار تفضيلٍ لنموذج أو منظور أو نظام معين. ولن يكون ذلك ممكنا إذا كان الافتقار إلى الموارد المالية يحد من مشاركة بعض الدول.

٨٨ - وأتبع ذلك بقوله إن الدول الأعضاء هي الجهات الحقيقية ''المساهمة'' في اللجنة ولا ينبغي منع أي منها من حضور اجتماعاتها، واستدرك قائلا إن بعض الأعضاء لن يتمكنوا أبداً من الحضور ما لم يتم الأخذ بنهج ملائم لتمويل المشاركة. وأعرب عن ثناء وفد بلده على اللجنة لإدارتها صندوق الأونسيترال الاستئماني وعن تقديره للتبرعات التي قُدمت له لضمان مشاركة الدولة على نطاق أوسع في النظر في إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينبغي أن يُتّبع هذا النهج على نحو نظامي، من أجل توحيد النهج المتعدد الأطراف المتبع في المواءمة التدريجية لقانون التجارة الدولية. ومضى يقول إن وفد بلده يشعر بالتفاؤل أيضا إزاء التزام الكاميرون باستضافة مركز إقليمي للأونسيترال معني بأفريقيا، ويؤيد تماما ذلك الاقتراح، نظرا لأن اتباع نهج إقليمي يمكن أن يساعد أيضا على تشجيع المشاركة النشطة لجميع الأعضاء في عمل اللجنة.

٨٩ - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن عمل اللجنة قد ساعد على جعل التجارة الدولية أكثر أمنا في السنوات الأخيرة. وأردف قائلا إن هذا التقدم استمر خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة بالموافقة على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، من بين نصوص أخرى. وينبغي للدول التي لا ترغب في توقيع الاتفاقية في حفل التوقيع الذي سيعقد في عام ٢٠١٩ أن تأخذ القانون النموذجي بعين الاعتبار عند اعتماد تشريعاتها المحلية ذات الصلة أو تعديلها. وفيما يتعلق بنظر اللجنة في القضايا المتعلقة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، قال إن أنواع الأنشطة التجارية المشار إليها في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري هي نفس نوعية الأنشطة المؤهلة للتسجيل في سجل الائتمان التجاري والائتمان المتعلق بالممتلكات الشخصية التابع لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، التي تشكل الكاميرون أحد أعضائها. وأعرب عن سرور الكاميرون أيضا بانضمامها منذ عام ١٩٨٨ إلى اتفاقية نيويورك، التي أسهمت إسهاما قويا في تنمية التجارة الدولية بتيسير الاعتراف بأحكام التحكيم الصادرة في المنازعات الدولية.

٩٠ - وفيما يتعلق باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها وتوصية اللجنة بأن تولي الدول الاعتبار المناسب للقانون النموذجي في تشريعاتها الوطنية، قال إنه يود أن يوضح أن الأحكام المتعلقة بإجراءات الإعسار الجماعية الواردة في القانون الموحد المتعلق بالإجراءات الجماعية لتسوية المسؤوليات المنبثق عن منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، الذي تم تعديله في عام ٢٠١٥، متوافقة مع أحكام القانون النموذجي.

٩١ - وأردف قائلا إن الكاميرون ما زالت على استعداد لاستضافة مركز الأونسيترال الإقليمي لأفريقيا، وأن وفد بلده يدعم طلب اللجنة توفير المزيد من الموارد البشرية لتمكين الأمانة من إنشاء المركز. وختم حديثه قائلا إن الكاميرون برهنت على التزامها بعمل اللجنة من خلال الترويج لصكوكها وترؤسها للدورة التاسعة والأربعين، كما برهنت على التزامها بالمثل العليا للجنة من خلال تصديقها مؤخرا على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (اتفاقية موريشيوس).

٩٢ - **السيدة نغوين** كوين ثي هونغ (فييت نام): قالت إن النجاح الذي حققه بلدها في مجالي تنمية التجارة والاقتصاد ناتج عن الجهود الجبارة التي بذلها لوضع إطار قانوني وطني يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات السليمة مع تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي في الوقت نفسه، وتشغيل المنشآت التجارية وتطويرها، وخصوصا المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولذا فإن وفد بلدها يرحب

باعتماد دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري.

٩٣ - ومع اعتماد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ووضع الصيغة النهائية للتعديلات المدخلة على قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي واعتمادها، ذكرت أن اللجنة أنشأت إطارا قانونيا لإنفاذ اتفاقات التسوية الدولية، وبعثت برسالة تشجيع قوية إلى دوائر الوساطة التجارية. واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يؤيد تماما اعتماد اللجنة السادسة لمشروع الاتفاقية، تمشيا مع موقف حكومة بلدها المتمثل في أن جميع المنازعات ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي. وأكدت أن فييت نام تؤيد تأييدا كاملا تنظيم حفل للتوقيع على الاتفاقية في سنغافورة واقتراح أن تعرف الاتفاقية باسم ''اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة''.

٩٤ - وأردفت قائلة إن الاستثمار الأجنبي المباشر في فييت نام الذي بلغ في عام ٢٠١٧ قرابة ٣٩ بليون دولار، أسهم إسهاما كبيرا في النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلد. وبالتالي تابع وفد بلدها باهتمام شديد أعمال الفريق العامل الثالث التي تتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وأسهم فيها بنشاط. وأضافت أن الهدف النهائي من مداولات الفريق العامل ينبغي ألا يتمثل فقط في تحديد ما إذا كان يتعين إصلاح النظام وكيفية إصلاحه، وإنما أيضا في التشجيع على المزيد من الاستثمار المسؤول والإسهام في التنمية المستدامة. وشددت على أنه يتعين تغيير نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لتحقيق المزيد من التوازن المناسب بين حماية المستثمرين الأجانب والحفاظ على الحيز السياساتي المتاح للدولة المضيفة.

٩٥ - واسترسلت قائلة إن اللجنة أعدت منذ إنشائها، العديد من الاتفاقيات العالمية الهامة التي كان لها أثر كبير على تنمية التجارة العالمية، وروجت لها. كما أن القوانين والقواعد والمبادئ التوجيهية النموذجية العديدة التي وضعتها اللجنة أصبحت مرجعاً لكثير من الدول في صياغة تشريعاتها المحلية، مما يساعد على إنشاء إطار قانوني متسق ويحد من العقبات القانونية أمام تنمية التجارة والاستثمار الدوليين. واستطردت قائلة إن اللجنة أثبتت نفسها كطرف فاعل رئيسي في مواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وأشركت ممثلي الحكومات والأوساط الأكاديمية والخبراء القانونيين من جميع أنحاء العالم في المناقشات المتعلقة بالمسائل المدرجة في جدول أعمالها.

٩٦ - وأوضحت أن بلدها يرغب في خوض انتخابات اللجنة ليصبح عضوا لأول مرة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥. ففييت نام هي بلد نام قام بتنفيذ إصلاح اقتصادي، وأحرز تقدما ملحوظا في تنميته الاجتماعية والاقتصادية. وأضافت أن لدى فييت نام أيضا خبرة واسعة في بناء إطار قانوني لتيسير تنمية التجارة والتكامل الاقتصادي الدولي. ولذا سيتسنى لوفد بلدها تقديم مساهمة هامة وقيمة للجهود التي تبذلها اللجنة بهدف تعزيز التجارة الدولية العادلة والمنصفة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩٧ - **السيدة سيراتو** (هندوراس): قالت إن وفد بلدها يعرب عن تقديره الكبير لما تقوم به اللجنة من عمل فني، وشارك بنشاط في أعمالها منذ عام ٢٠٠٨. وأكدت أن اللجنة اضطلعت بأعمال هامة بشأن التحكيم والتوفيق التقليديين؛ كما أن عملها المتعلق بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر اكتسب أهمية خاصة في سياق العولمة. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالموافقة على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وباعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، ودليل اشتراعه، وهي صكوك ستساهم في تحديد إطار قانوني عصري في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خصوصا.

٩٨ - واستطردت قائلة إن مشروع الاتفاقية كان وليد الاعتراف بقيمة الوساطة في التجارة الدولية التي تستخدم على نحو متزايد وبشكل متكرر كبديل للإجراءات القضائية. فللوساطة فوائد كثيرة، منها على سبيل المثال تخفيض عدد القضايا التي يؤدي فيها النزاع إلى إنهاء العلاقة التجارية، وتيسير إدارة العمليات الدولية، وتقليص تكاليف النظم القضائية الوطنية. وأشارت إلى أن وضع إطار بشأن اتفاقات التسوية التجارية الدولية المنبثقة من الوساطة التي تقبلها الدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة سيسهم في إقامة علاقات اقتصادية دولية متناغمة.

٩٩ - وأفادت بأن هندوراس كانت من أوائل الدول الموقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت قوانين بشأن

التوقيعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، وغير ذلك من الصكوك القانونية القائمة على نماذج الأونسيترال.

١٠٠ - ومضت قائلة إن هندوراس استهلت، في إطار جهودها الرامية إلى تحسين هياكل إنتاجها الأساسية، برنامجا وطنيا للتنمية الاقتصادية ترمي من خلاله إلى مضاعفة الاستثمار الخاص والتوظيف بحلول عام ٢٠٢٠ في قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية. ولهذا الغرض، تتخذ هندوراس خطوات للانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول بما يزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي ويُمكِّنها بالتالي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠١ - **السيدة عبد القهار** (ماليزيا): قالت إن وفد بلدها يهنئ اللجنة على اعتمادها مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية التجارية الدولية المنبثقة من الوساطة، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة عن الوساطة، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، ودليل اشتراعه. وأضافت أن حكومة بلدها بذلت جهودا للتشجيع على استخدام الوساطة، التي هي وسيلة فعالة لتسوية العديد من أنواع المنازعات التجارية بالوسائل السلمية، وستبحث إمكانية اعتماد صكوك الأونسيترال الجديدة. وأكدت أن ماليزيا فخورة بأن تكون عضوة في اللجنة، وستواصل المشاركة بنشاط والمساهمة في أعمالها، بهدف تحسين تلك الهيئة وتعزيزها.

١٠٢ - **السيد سيمكوك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يرحب ترحيبا حارا بالموافقة على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، الذي ينبغي أن يساعد على تشجيع استخدام الوساطة على الصعيد الدولي على نحو ما ساعدت به اتفاقية نيويورك في التشجيع على اللجوء إلى التحكيم. وأشار إلى أن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة يمكن أن يكون بمثابة بديل للدول التي لم تصبح أطرافا في الاتفاقية.

١٠٣ - وقال إن وفد بلده يرحب أيضا باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، ودليل اشتراعه. فالقانون النموذجي سيوفر إطاراً للاعتراف عبر الحدود بأحكام المحاكم التي تؤثر في الشركات المعسرة وإنفاذها، ويمكن بالتالي أن يقضي على ازدواجية التقاضي وييسر جمع الأصول من جانب مديري الإعسار، مما سيفضي بدوره إلى تعزيز إعادة تنظيم الشركات المعسرة أو قدرة الدائنين على استرداد أقصى قدر ممكن من أصولهم في حالة التصفية.

١٠٤ - وأوضح أن دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري سيكون بمثابة مرجع للحكومات في سعيها إلى إصلاح القوانين من أجل تيسير إنشاء منشآت تجارية جديدة. وأفاد أن من المتوقع أن تسهل الإجراءات التشريعية القائمة على دليل الأونسيترال حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم على الائتمان.

١٠٥ - وتابع قائلا إن من المشجع ملاحظة أن اللجنة لا تزال تناقش طرقا متنوعة لتحسين أساليب عملها لتصبح أكثر كفاءة. فقد نوقشت عدة أفكار قيّمة في جلستين عقدتهما اللجنة مؤخرا، بما في ذلك اقتراح إعادة هيكلة عمل اللجنة لتمكين الدول من مناقشة برنامج عملها عموما في فترة ما قبل الدورة وفكرة وضع جدول زمني لوضع الصيغة النهائية للصكوك واتخاذ القرارات بشأن الأعمال المستقبلية لتتزامن مع بعضها البعض من أجل الحد من سفر الوفود.

١٠٦ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يتطلع إلى مواصلة تعاونه المثمر مع اللجنة. فالولايات المتحدة تعتبر أن صكوك اللجنة تساعد على دعم النتائج القانونية المستقرة والقابلة للتنبؤ للمواطنين والمنشآت التجارية، وبالتالي فهي تعمل على أن تصبح طرفاً في أربع اتفاقيات وضعتها اللجنة.

١٠٧ - **السيدة فرنانديس خواريس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتقدم الذي أحرزته جميع الأفرقة العاملة، الذي أدى في بعض الحالات إلى الموافقة على نصوص مفيدة أو اعتمادها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري. واستدركت قائلة إن الفريق العامل الثاني ينبغي، مع ذلك، أن يواصل أعماله المتعلقة بالاتساق والتوحيد في قرارات التحكيم والقرارات بغية تسوية الخلافات المعلقة والحصول على نتيجة منصفة لجميع الأطراف. وأضافت أن وفد بلدها لا يزال ملتزما بالعمل على نحو بناء وتعزيز الحوار الشامل في كل فريق من الأفرقة العاملة، بغية إيجاد حلول مشتركة للعقبات الماثلة أمام التجارة الدولية وتحسين قواعد القانون التجاري الدولي وأنظمته.

١٠٨ - **السيد باوزير** (إندونيسيا): قال إن اللجنة تقوم بدور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ولا سيما بفضل الدعم الذي تقدمه من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكر أن اللجنة تقوم بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية. وهي تضطلع، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بتعزيز تنفيذ الصكوك الرامية إلى الحد من الحواجز التي تعترض التجارة، والاستثمار، وغير ذلك من العلاقات التجارية. وأكد أن وفد بلده يشيد بجهود مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ وإسهاماته في هذا الصدد.

١٠٩ - ومضى يقول إن وفد بلده يرحب بالموافقة على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ويؤيد التوصية بأن تعرف الاتفاقية باسم ''اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة''. وهو يرحب أيضا باعتماد اللجنة لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، ودليل اشتراعه.

١١٠ - وأشار إلى أن وضع الصيغة النهائية لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري واعتماده يكتسيان أهمية خاصة لدى إندونيسيا لأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل العمود الفقري لاقتصاد البلد. ومن شأن وضع نظام لتسجيل المنشآت التجارية يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة أن يسهل إنشاء تلك المنشآت ويساعدها في الحصول على الخدمات المالية.

١١١ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالاهتمام الرفيع المستوى من المشاركين والمراقبين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المداولات بشأن إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وينبغي الإشادة بالأمانة العامة لتواصلها مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمحكمة الدائمة للتحكيم. وأوضح أن إسهامات الأكاديميين والأخصائيين ستكون موضع ترحيب أيضا في المناقشات المقبلة بشأن تحقيق التوازن بين مصالح الدول ومصالح المستثمرين. وقال إن وفد بلده على استعداد لتقاسم تجربة بلده في مجال تحديث معاهدات الاستثمار الثنائية.

١١٢ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتزام اللجنة دراسة مواضيع البيع القضائي للسفن والمسائل المتعلقة بالتحكيم المعجل.

١١٣ - وأفاد بأن عضوية بلده في اللجنة ستنتهي في عام ٢٠١٩، ولكنه مقتنع بأن بلده يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز عمل اللجنة لصالح جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ومن ثم سيترشح من أجل إعادة انتخابه للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥.

١١٤ - **السيد هوانغ وو جين** (جمهورية كوريا): قال إن احتفال اللجنة بالذكرى السنوية الستين لاتفاقية نيويورك أتاح فرصة ثمينة للنظر في السبل التي أسهمت وفقها اللجنة في وضع إطار للتحكيم الدولي بنجاح.

١١٥ - وأردف قائلا إن أعمال الفريق العامل الثالث المعني بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تكتسي أهمية كبرى. فقد اجتمع ممثلو دول من مختلف المناطق وخبراء من منظمات مثل البنك الدولي لمناقشة الرؤى الإقليمية المتعلقة بتسوية المنازعات بين الجهات المستثمرة والدول في اجتماع ما بين الدورات الذي عقدته اللجنة في إنشيون، بجمهورية كوريا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأضاف أن عددا من مقترحات المشاركين سيقدم إلى الفريق العامل لكي ينظر فيها.

١١٦ - واسترسل قائلا إن بلده يتشرف باستضافة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وزوده بموارد مالية وبشرية للمساعدة على ضمان التحقيق الفعال لمهامه. وذكر أن المركز ساهم، منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في المناقشات المتعلقة بوضع نصوص الأونسيترال ونشرها، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أتاح للجنة توسيع تأثيرها في المنطقة والترويج لدراسة القانون التجاري الدولي ونشره بشكل أفضل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمختلف أنشطة المركز التي اضطُلع بها بهدف توفير بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول في المنطقة ولدعم مبادرات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني الرامية إلى تعزيز التجارة الدولية والتنمية. وتابع قائلا إن حكومة بلده ستواصل دعم أنشطة المركز.

١١٧ - وختم بالقول إن جمهورية كوريا تسعى أيضا إلى أن يعاد انتخابها في اللجنة، حيث تأمل في الاستفادة من مساهماتها السابقة من أجل مواصلة تعزيز تطوير القانون التجاري الدولي وتطبيقه على نطاق واسع.

١١٨ - **السيدة غوراسيا** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها لا يزال يدعم أعمال الفريق العامل الأول والجهود التي يبذلها بهدف وضع المعايير الكفيلة بالحد من العقبات القانونية التي تواجه المنشآت التجارية الصغيرة. وفيما يتعلق بأعمال الفريق العامل الثاني، أوضحت أن وفد بلدها يرحب باعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الوساطة التجارية الدولية واتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ومشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وهو يتطلع إلى حفل التوقيع في سنغافورة.

١١٩ - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن الفريق العامل الثالث أخذ في الحسبان آراء الجهات صاحبة المصلحة في أعماله بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وهو يتطلع إلى مواصلة هذه المشاركة، بما في ذلك مع أوساط الأعمال. واستطردت قائلة إن خبرة اللجنة وقدرتها على الجمع بين طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة جعلتها في موقع مثالي لاستضافة المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة. وذكرت أن وفد بلدها يسلم أيضا بأهمية العمل الذي يقوم به الفريق العامل الرابع في مجال التحقق من الهوية الإلكترونية فيما يتعلق بالمعاملات الرقمية على شبكة الإنترنت والتشدد في توثيقها دعما للتجارة الدولية. فالمملكة المتحدة تمتثل للوائح الاتحاد الأوروبي الجديدة الهامة بشأن الهوية الإلكترونية. وأكدت أن التقدم المحرز على صعيد الاتحاد الأوروبي والصعيد العالمي يكتسي أهمية بالغة فيما يتصل بتطوير التجارة الرقمية.

١٢٠ - وأردفت قائلة إن الفريق العامل الخامس أحرز تقدما جيدا في وضع أحكام تشريعية بشأن إعسار مجموعات المؤسسات المتعددة الجنسيات، وتُوجت أعماله المتعلقة بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار باعتماد القانون النموذجي ودليل اشتراعه. وصرحت بأن وفد بلدها يرحب بقرار اللجنة تخصيص قسط من موارد الأمانة لإعداد دراسة أساسية عن تعقب الأصول في مجال الإعسار. وهو يتطلع أيضا إلى اختتام الأعمال المتعلقة بإعسار مجموعة المؤسسات المتعددة الجنسيات وبدء المداولات بشأن الإعسار فيما يتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في الدورتين المقبلتين للفريق العامل.

١٢١ - وأفادت بأن الفريق العامل السادس ركز على إعداد دليل عملي لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة لمساعدة المقرضين والمقترضين على فهم المعاملات التي يتيحها القانون النموذجي، وتوجيه المنظمين والقضاة والضالعين في التعليم القانوني بشأن كيفية إنفاذ القانون النموذجي عمليا. وهو يهدف إلى عرض الدليل العملي لكي تعتمده اللجنة في دورتها الثانية والخمسين. وأكدت أن وفد بلدها يقر بأهمية وضع دليل عملي فعال من أجل تنفيذ إصلاح القوانين استنادا إلى القانون النموذجي بنجاح. واختتمت كلمتها بالتأكيد مجددا على التزام وفد بلدها بعمل اللجنة.

١٢٢ - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إن اللجنة حققت إنجازات هامة في العديد من مجالات القانون الدولي، وهي تسهم إسهاما هاما في تناغم القانون التجاري الدولي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن التجارة الدولية تشكل عنصرا هاما في تعزيز العلاقات الودية بين الدول.

١٢٣ - وأضافت أن وفد بلدها يثني على اللجنة لاعتمادها مؤخرا النصوص الرئيسية المتعلقة بتسوية المنازعات، وتسجيل المنشآت التجارية والإعسار. وهو يرحب بصفة خاصة بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة والموافقة عليها، وهي اتفاقية توفر إطارا للتسوية السلمية والفعالة للمنازعات التي تنشأ في العلاقات التجارية الدولية. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها أيضا بالعرض الذي قدمته سنغافورة باستضافة حفل التوقيع في عام ٢٠١٩.

١٢٤ - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يثني على أعمال اللجنة بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي توجت بوضع الصيغة النهائية لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن المبادئ الأساسية للسجل التجاري واعتماده. كما يشكل اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية المتعلقة بالإعسار وإنفاذها، ودليل اشتراعه إنجازين هامين. وأكدت أن الجزائر تتطلع إلى المشاركة في المناقشات المقبلة بشأن التحكيم المعجل والمسائل المتعلقة بالبيع القضائي للسفن.

١٢٥ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها شارك دائما بنشاط في أعمال اللجنة، وقدم، على وجه الخصوص، إسهامات موضوعية في المناقشات المتعلقة بالأخلاقيات في التحكيم الدولي والتحكيم المتوازي في سياق الفريق العامل الثالث. وختمت بالقول إن الجزائر تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم والمشاركة البناءة في أعمال اللجنة، وتحقيقا لهذه الغاية، ستسعى إلى إعادة انتخابها لعضوية اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.